النحو

المرحلة الأولى–المسائي

(ما، ولا، ولات، وإن) المشبهات بليس

6

أستاذ المادة:

م.م. محمد محسن

(ما، ولا، ولات، وإن) المشبهات بليس

أولًا: (مَا) النافية وأحكام إعمالها

قال ابن مالك:

إِعْمَالَ "لَيْسَ" أُعْمِلَتْ "مَا" دُونَ "إِنْ" ... مَعْ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ "مَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا" أَجَازَ الْعُلَمَا

تنقسم (ما) النافية من حيث العمل إلى مذهبين:

1- **لغة بني تميم:** لا تعمل شيئاً، فما بعدها مبتدأ وخبر مرفوعان؛ نحو: **(مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)**؛ وعلتهم أنّها حرف غير مختص بالأسماء، لأنّها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال.

2- **لغة أهل الحجاز**: تعمل عمل (ليس)؛ لِشبهها بها في نفي الحال؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: **(مَا زَيْدٌ قَائِمًا)**؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾ و﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾، وقول الشاعر **شاهد (٧٥)**:

أَبْنَاؤُهَا مُكْتَنِفُونَ أَبَاهُمْ ... حَنِقُو الصُّدُورِ **وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا**

الشاهد فيه: (وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا) حيث أعمل (ما) عمل (ليس)، فرفع بها الاسم محلًّا ونصب بها الخبر لفظًا.

شروط إعمال (مَا) عند الحجازيين:

ذكر المصنف أربعة شروط وتمامها ستة:

1- ألّا يزاد بعدها (إنْ):

فإن زيدت بطل عملها؛ نحو: **(مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)** برفع **(قَائِمٌ)**.

2- بقاء النفي (ألّا ينتقض بإلا):

فإنْ انتقض النفي بطل العمل؛ نحو قوله تعالى: ﴿**مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا**﴾، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ**﴾؛ فلا يجوز النصب هنا.

3- الترتيب (ألّا يتقدم خبرها على اسمها):

فإنْ تقدم الخبر وجب الرفع؛ نحو: **(مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)**.

- **استثناء:** إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا وتقدم؛ نحو: **(مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ)** و**(مَا عِنْدَكَ عَمْرٌو)**؛ فظاهر كلام المصنف إهمالها أيضًا، وذهب آخرون إلى بقاء عملها ويكون الظرف في موضع نصب.

4- ألّا يتقدم معمول الخبر على الاسم:

إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور وتقدم على الاسم؛ بطل العمل؛ نحو: **(مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ)**؛ فلا ينصب **(آكِلٌ)**.

- **جواز التوسع:** إذا كان المعمول المتقدم ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، لم يبطل العمل؛ كقولك: **(مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا)** و**(مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا)**، وهو ما أشار إليه المصنف في البيت الثاني.

5- ألّا تتكرر (ما):

فإنْ تكررت؛ نحو: **(مَا مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)**؛ بطل عملها لأنّ النفي صار إثباتاً، فيجب رفع **(قَائِمٌ)**.

6- ألّا يبدل من خبرها موجب:

نحو: **(مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ)**؛ (مسألة خلافية ذكرها سيبويه) فقد اشترط قوم ألا يبدل من الخبر اسم موجب (بعد إلا)، فإن أُبدل بطل العمل ورُفع الخبر، ونسبوا ذلك لسيبويه في قوله "استوت اللغتان"، بينما يرى آخرون أن الاستواء راجع للاسم الواقع بعد (إلا) وليس مبطلاً لعمل (ما) فيما قبله.

ثانيًا: العطف على خبر (مَا)

قال ابن مالك:

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ

إذا عُطِف على خبر (ما) الحجازية المنصوب، فالحكم يختلف باختلاف أداة العطف:

1- **العطف بما يقتضي الإيجاب (لَكِنْ، بَلْ):** يجب رفع الاسم الواقع بعدهما؛ نحو: **(مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ)** أو **(بَلْ قَاعِدٌ)**، ووجه الرفع أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو قاعدٌ)؛ ولا يجوز النصب عطفا على خبر (ما)؛ لأن (ما) لا تعمل في الموجب (المثبت).

2- **العطف بما لا يقتضي الإيجاب (الواو ونحوها):** يجوز النصب وهو المختار، ويجوز الرفع؛ نحو: **(مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا)** أو **(وَلَا قَاعِدٌ)** بتقدير: (ولا هو قاعدٌ).

ثالثًا: زيادة الباء في الخبر

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرَ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْيٍ كَانَ قَدْ يُجَرّ

تزاد الباء (حرف الجر الزائد) في أخبار بعض النواسخ المنفية لتوكيد النفي، وتجر الخبر لفظًا مع بقائه في موضع نصب، وتفصيلها كالآتي:

1- **بعد (لَيْسَ) و(مَا):** وهي زيادة كثيرة مطردة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾.

- **تنبيه:** زيادة الباء بعد (ما) لا تختص بلغة الحجازيين، بل تزاد بعد (ما) التميمية أيضًا كما نقل سيبويه والفراء، وهو موجود في أشعارهم.

2- **بعد (لَا) النافية:** وهي زيادة قليلة؛ كقول الشاعر **الشاهد (76):**

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ... **بِمُغْنٍ** فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

الشاهد فيه: (**بِمُغْنٍ**) حيث زيدت الباء في خبر (لا) النافية للجنس.

3- **بعد مضارع (كَانَ) المنفي بـ (لَمْ):** وهي زيادة قليلة أيضًا؛ كقول الشاعر **الشاهد (77):**

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... **بِأَعْجَلِهِمْ** إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

الشاهد فيه: (بِأَعْجَلِهِمْ) حيث زيدت الباء في خبر مضارع كان المنفي بلم.

رابعًا: إعمال (لَا) و(إِنْ) و(لَاتَ) عمل ليس

قال ابن مالك:

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ "لَا" ... وَقَدْ تَلِي "لَاتُ" وَ"إِنْ" ذَا الْعَمَلَا

وَمَا لِـ "لَاتَ" فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ ... وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّ

أ- (لَا) النافية:

ذهب الحجازيون إلى إعمالها عمل (ليس)، وذهب التميميون إلى إهمالها. ولا تعمل عند الحجازيين إلّا بشروط ثلاثة:

1- **تنكير الاسم والخبر:** نحو: (**لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ**)، ومنه قوله **الشاهد (78):**

تَعَزَّ **فَلَا شَيْءٌ** عَلَى الْأَرْضِ **بَاقِيًا** ... **وَلَا وَزَرٌ** مِمَّا قَضَى اللهُ **وَاقِيًا**

الشاهد فيه: الشاهد فيه: (فَلَا شَيْءٌ ... بَاقِيًا... وَلَا وَزَرٌ ... وَاقِيًا) حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) في الموضعين واسمها وخبرها نكرتان.

وقوله **الشاهد (٧٩):**

نَصَرْتُكَ إِذْ **لَا صَاحِبٌ** غَيْرَ خَاذِلٍ ... فبوّئتَ حِصْنًا بِالكُمَاة حَصِينًا

الشاهد فيه: (لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ) حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) واسمها وخبرها نكرتان.

- **تنبيه:** زعم بعضهم تعمل في المعرفة شذوذًا أو تأويلًا كقوله **الشاهد (80):**

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ **لاَ أَنَا بَاغِيًا** ... سواها، ولا عن حبها متراخيا

الشاهد فيه: (لاَ أَنَا بَاغِيًا) حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع أنّ اسمها معرفة (أنا).

2- **ألّا يتقدم خبرها على اسمها:** فلا يقال: (لا قائمًا رجلٌ).

3- **ألّا ينتقض النفي بإلا:** فلا يقال: (لا رجلٌ إلّا أفْضَلَ مِن زَيْدٍ) بنصب (أفضل) ، بل يجب الرفع.

ب- (إنْ) النافية:

اختلف النحاة في إعمالها على قولين:

1- المنع: منع إعمالها أكثر البصريين والفراء

2- الإعمال: أجاز إعمالها الكوفيون والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني واختاره المصنف، لورود السماع به، ومنه:

- قال الشاعر **الشاهد (81):**

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إلا على أضعف المجانينِ

الشاهد فيه: (إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا) حيث أعمل (إِنْ) عمل ليس، فرفع بها الاسم (هو) ونصب بها الخبر (مستوليًا).

- وقوله: **الشاهد (82):**

إِنِ المَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ...ولك بأنْ يُبغى عليه فيُخذلا

الشاهد فيه: (إِنِ المَرْءُ مَيِّتًا) حيث أعمل (إِنْ) عمل ليس، فرفع بها الاسم (المَرْءُ) ونصب بها الخبر (مَيِّتًا).

- قراءة سعيد بن جبير: **(إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ)** بنصب **(عِبَادًا)**.

تنبيه: لا يشترط في اسمها وخبرها أنْ يكونا نكرتين؛ بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: **(إِنْ رجلٌ قائمًا)** و**(إِنْ زيدٌ القائمَ)** و**(إِنْ زيدٌ قائمًا)**.

ج- (لاَتَ)

هي (لَا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور إعمالها عمل (لَيْسَ)، لكنها اختصت بأحكام تفارق فيها أخواتها:

1- **حذف أحد الجزأين:** لا يذكر معها الاسم والخبر معًا، بل يجب حذف أحدهما.

أ- **الكثرة في الحذف:** حذف اسمها وبقاء خبرها هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿**وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ**﴾ بنصب (**حِينَ**)؛ والتقدير: (وَلَاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ).

ب- **القلة في الحذف:** حذف خبرها وبقاء اسمها؛ ومنه القراءة الشاذة بالرفع: (وَلَاتَ حِينٌ مَنَاصٌ)؛ والتقدير: (وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنًا لَهُمْ).

2- **محل عملها (لفظ الحين أو الزمان):**

أشار المصنف بقوله: (**وَمَا لِـ "لَاتَ" فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ**) إلى مذهب سيبويه، وقد اختلف في تفسيره:

- **القول الأول:** أنّها لا تعمل إلّا في لفظ (**حِين**) حصرًا، ولا تعمل في مرادفاته كالساعة.
- **القول الثاني** -وهو اختيار المصنف- أنّها تعمل في أسماء الزمان عامة (الحين وما يرادفه)؛ واستدلوا بقول الشاعر **شاهد (٨٣):**

نَدِمَ الْبُغَاةُ **وَلَاتَ سَاعَةَ** مَنْدَمٍ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

الشاهد فيه: (**وَلَاتَ سَاعَةَ** مَنْدَمٍ) حيث أعمل (لات) في لفظ (**سَاعَةَ**)، وهو بمعنى الحين وليس بفظه.

مذهب الأخفش في (لَاتَ):

خالف الأخفش الجمهور فذهب إلى أنها لا تعمل شيئًا:

- فإنْ وجد المنصوب بعدها فهو مفعول به لفعل مضمر؛ والتقدير: (لَاتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ).
- وإنْ وجد المرفوع فهو مبتدأ خبره محذوف؛ والتقدير: (لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ).